الأمم المتحدة

A/64/321

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٦٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير استجابة للقرار ٢٠٩/٦٢ المتعلق بحالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام إعداد تقرير شامل عن تنفيذ القرار المذكور لتقديمه إليها في دورتها الرابعة والستين.

ويستعرض التقرير التقدم المحرز في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأهم الاتجاهات والتحديات التي شهدها خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى منتصف عام ٢٠٠٩ ولا سيما في مجالات التكامل الإقليمي والتجارة والاستثمار والتعاون النقدي والمالي، ويوفر أساسا لتحديد أولويات واعتماد توصيات تستشرف المستقبل.

* A/64/150.

250909 240909 09-49225 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ٤

ألف – المنظور الاقتصادي ٤

باء – تجديد الالتزامات العالمية ٧

جيم – التعجيل في التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ٩

دال – إقامة شراكات أكثر شمولا ١٤

هاء – تعزيز الدعم المتعدد الأطراف ١٨

واو – إنشاء مرافق الدعم وآليات التمويل الابتكارية ٢٠

ثالثا – ملاحظات عامة وتوصيات ٢٤

ألف – الملاحظات ٢٤

باء – التوصيات ٢٥

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عرضا عاما وتحليلا للاتجاهات الكبرى والتطورات الهامة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى منتصف عام ٢٠٠٩. وقد شهدت هذه الفترة تراجعا كبيرا في النمو الاقتصادي وانهيار المؤسسات المالية الكبرى. وتفاقمت من جراء ذلك التهديدات عبر الوطنية المتزايدة المحدقة بالتنمية، ولا سيما في مجالات تغير المناخ والطاقة والأمن الغذائي وانتشار الأوبئة العالمية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإنفلونزا A (H1N1) في الآونة الأخيرة.

٢ – وتواصل البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء إعطاء الأولوية لتعزيز الآليات المؤسسية الإقليمية والأقاليمية والعالمية الرامية إلى التخفيف من تأثير الأزمة المالية عن طريق إقامة الشراكات المتبادلة واعتماد آليات التعاون الإقليمي والعالمي. واستمر في الازدياد، خلال الفترة قيد الاستعراض، التعاون الإقليمي والأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب الذي أشير إليه في التقرير السابق للأمين العام (A/62/295).

٣ – ومن بين المسائل الرئيسية التي برزت بصفتها مجالات هامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المسائل ذات النطاق العالمي والعابر للحدود الوطنية مثل تغير المناخ والطاقة والبيئة. كما وطّدت البلدان النامية التعاون الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي فيما بينها للتصدي لاتجاهات أوسع نطاقا وذات طابع عالمي مثل الهشاشة المتزايدة للبلدان إزاء تقلب الأسواق المالية، ومعدلات التوسع العمراني السريع، وانتشار الأوبئة، وتدهور الأمن الغذائي.

٤ – ودعا الأمين العام في تقريره السابق المجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى: (أ) توجيه جهود بلدان الجنوب نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) تكثيف الدعم المتعدد الأطراف لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة؛ (ج) تعزيز الشراكات الشاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الشراكات الثلاثية والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ (د) تحسين ترابط الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى مثل هذا التعاون من خلال تكثيف التآزر بين الوكالات؛ و (هـ) تشجيع آليات التمويل المبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز المجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تقدما مهما في المساعدة على النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية. ويبرز هذا التقرير التقدم الذي

أحرزه الشركاء في التنمية ذوو الصلة، ويبيّن التحديات القائمة، ويوفر أساسا لتحديد أولويات واعتماد توصيات تستشرف المستقبل.

ثانيا – حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف – المنظور الاقتصادي

٥ – تمثل الاتجاه العام قبل نشوء الأزمة الاقتصادية الحالية في ارتفاع استثنائي في مستوى التجارة والتمويل وتدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. وقد زادت التبادلات التجارية بين هذه البلدان بسرعة كبيرة منذ ١٩٩٥ فبلغت ١٣ في المائة في المتوسط سنوياً ووصلت إلى ٢,٤ تريليون دولار أو ٢٠ في المائة من التجارة العالمية في عام ٢٠٠٧، في حين بلغت نسبة الزيادة في التجارة العالمية ٩ في المائة في المتوسط سنويا[(١)]. وخلال هذه الفترة، زاد نصيب صادرات بلدان الجنوب من إجمالي الصادرات بنسبة ٧ في المائة في أفريقيا، و ٤ في المائة في آسيا، و ٣ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[(٢)]. ومع ذلك، يقدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن صادرات العالم النامي قد تنخفض بنسبة ٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٦ – ولئن ازدادت التبادلات التجارية وتدفقات الاستثمار بين بلدان الجنوب خلال العقد الماضي، فإن العديد من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى تؤكد ضرورة اعتماد ترتيبات أشد متانة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة، تشهد الغالبية العظمى من البلدان انتكاسا حادا في النمو القوي الذي حققته خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧. وفي تحليل أجراه الأونكتاد وشمل ١٦٠ بلدا، تبين أنّ عدد البلدان التي بلغ النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فيها نسبة ٣ في المائة أو أكثر، انخفض من ١٠٦ بلدان في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣ بلدا في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن ينخفض إلى ٥٢ بلدا في عام ٢٠٠٩. ويقدَّر أنّ هذا العدد بين البلدان النامية قد انخفض من ٧٠ بلدا في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٧ بلدا في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يواصل الانخفاض إلى ٢٩ بلدا في عام ٢٠٠٩[(٣)].

---

(١) انظر TD/B/C.II/MEM.2/2.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام ٢٠٠٩، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.C.2، ص ٥ من النص الإنكليزي.

وفي أفريقيا وحدها، يُتوقَّع أن يتراجع النمو الاقتصادي من ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٩[٤].

٧ - ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر الاستثمار بالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا. ويتجه أكثر من ٤٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من البلدان النامية إلى أقل البلدان نموا. فعلى الصعيد الإقليمي، في أفريقيا، تشكل جنوب أفريقيا مصدر أكثر من ٥٠ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوازيلند وليسوتو وملاوي. أما في آسيا، فإن أكثر من ٥٠ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار في الفترة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧ كان مصدره بلدانا نامية أخرى في آسيا. كما أصبح المستثمرون من الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك جهات فاعلة إقليمية هامة في أمريكا اللاتينية، بفضل التكامل الإقليمي وتزايد الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة[٥].

٨ - وأصبحت البلدان النامية أيضا، بشكل متزايد، مصادر هامة للمساعدة الإنمائية للبلدان النامية الأخرى. فجمهورية فنزويلا البوليفارية والصين والمملكة العربية السعودية والهند هي أكبر مقدمي مثل هذا الدعم من بلدان الجنوب، إذ يقدم كل منها ما لا يقل عن بليون دولار سنويا. وقد يتنامى مجموع التدفقات ليزيد على ١٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠ إذا تمّ الوفاء بالتعهدات المقطوعة. وتواصل اقتصادات ناشئة أخرى مثل البرازيل وجنوب أفريقيا ونيجيريا المساهمة في المساعدة الإنمائية المقدمة لأقل البلدان نموا من خلال المؤسسات والآليات المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، ساعدت البرازيل موزامبيق في وضع برامج للتنوع البيولوجي، وشجعت استخدام تكنولوجيا الوقود الأحيائي في بلدان نامية أخرى. كما اضطلعت بدور هام في تطوير برامج للإغاثة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أمريكا اللاتينية.

٩ - ويتزايد نفوذ المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمن فيهم المانحون من بلدان الجنوب، والمؤسسات الخاصة، والقنوات الخيرية. وتشكل تبرعات القطاع الخاص وهبات المؤسسات الخيرية الآن نحو ٢٥ في المائة من التدفقات العالمية للمساعدة الإنمائية[٦]. ويشير هذا الرقم إلى أن الشراكات

(٤) المرجع نفسه، ص. ix من النص الإنكليزي.

(٥) TD/B/C.II/MEM.2/2، الفقرة ١١.

(٦) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام ٢٠٠٩، ص ٧٦ من النص الإنكليزي.

الناجحة بين القطاعين العام الخاص والآليات المبتكرة يمكن أن تتجاوز التبادلات الحكومية الدولية لفائدة البلدان النامية والنهوض بالنمو الاقتصادي من خلال التبادلات التجارية القائمة على الطلب[٧].

١٠ - غير أنّ الخبراء الاقتصاديين يتوقعون، إذا استمر الركود العالمي، أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب بشكل ملحوظ، مما يؤثر سلبا في قدرة الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية على الاستثمار في بلدان نامية أخرى. وفي اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب، الذي استضافه الأونكتاد في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٩، استكشف المشاركون سبل مساعدة بلدان الجنوب على إقامة عازل بينها وبين الآثار الكاملة للأزمة المالية. وتوافقت آراء الزعماء في المؤتمر على أنّ بإمكان البلدان النامية التخفيف من تأثير الأزمة على اقتصاداتها عن طريق زيادة التعاون فيما بينها ومع سائر بلدان الجنوب[٨].

١١ - وما فتئت الحالة الاقتصادية الراهنة أيضا تشهد تقلبا شديدا في أسعار السلع الأساسية والنفط. ففي عام ٢٠٠٩، انخفضت أسعار النفط بسرعة بنسبة ٦٠ في المائة من مستويات الذروة التي بلغتها خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتراجع نمو التجارة العالمية بشكل ملحوظ من ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٣ في المائة في أوائل عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن يستمر الاتجاه نحو الانخفاض طيلة عام ٢٠٠٩، مما يؤثر سلبا في الإنتاج الزراعي والأسعار العالمية للطاقة.

١٢ - ومنذ عام ٢٠٠٧، ازداد الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٨ في المائة تقريبا، مما زاد من حدة الأزمة الغذائية المتفاقمة فيها. واستنادا إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، هناك الآن ٣٦ بلدا في حالة غذائية ''حرجة''. وثمة عدد مخيف من الأشخاص يقدر بما بين ١٠٩ ملايين و ١٢٦ مليون نسمة في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ربما أصبحوا يعيشون منذ عام ٢٠٠٦ دون خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار في اليوم بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. ويقدر أن ما لا يقل عن ١٢٥ مليون شخص في البلدان النامية أجبروا على العيش في فقر مدقع بسبب الارتفاع الكبير الذي تشهده الأسعار العالمية للأغذية منذ عام ٢٠٠٦[٩].

---

(٧) انظر http://www.ipsnews.net/columns.asp?idnews=42719.

(٨) انظر http://ictsd.net/i/news/bridgesweekly/40497.

(٩) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام ٢٠٠٩، ص. ix من النص الإنكليزي.

١٣ - وانخفض متوسط معدلات النمو في أقل البلدان نموا من ٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨، مما وضع حدا لاتجاه في النمو فاق ٧ في المائة ودام أربع سنوات[١٠]. وتعتمد بلدان عديدة من أقل البلدان نموا بشكل كلي على استيراد الأغذية، لذا فقد تأثرت بشدة بارتفاع أسعار السلع الغذائية وتدهور شروط التبادل التجاري واتساع العجز في حساباتها الجارية. وأدّى الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية إلى وصول مستويات التضخم إلى ١٠ في المائة أو أكثر واندلاع أعمال شغب بسبب أزمة الغذاء في ثمانية بلدان على الأقل من فئة أقل البلدان نموا هي بوركينا فاسو والسنغال والصومال وغينيا وموريتانيا وموزامبيق وهايتي واليمن[١١].

باء - تجديد الالتزامات العالمية

١٤ - من المفارقات أن يكون التدهور السريع في الاقتصاد العالمي خلال السنوات العديدة الماضية قد خلق عددا من الفرص الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فباتت بلدان كثيرة الآن تتآزر فيما بينها وتلجأ إلى آليات التعاون المبتكرة لديها لتيسير انتعاش السوق وكفالة قدر أكبر من الاستقرار في المستقبل على الصعيدين العالمي والمحلي.

١٥ - وما فتئت مجموعة الـ ٧٧، بمواصلتها وضع خطة التنمية في صدارة المفاوضات الدولية، تقف في طليعة المدافعين عن بلدان الجنوب فيما يتعلق باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من التأثير السلبي للأزمات العالمية على البلدان النامية. وما فتئت تضطلع أيضا بدور ريادي في رسم السياسات في بلدان الجنوب لمواجهة تحديات التنمية القديمة والناشئة. وإن برنامج تنمية الجنوب الذي أعدّه وزراء مجموعة الـ ٧٧ واعتمدوه عام ٢٠٠٨ والذي يتضمن مجموعة من مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإطلاق صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية، يعكسان التزام المجموعة الثابت بالمضي قدما في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية.

١٦ - واستنادا إلى نتائج مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عُقد في هيليغيندام في عام ٢٠٠٧، قامت مجموعة البلدان الثمانية وبلدان الاتصال الخمسة (التي تضم الاقتصادات الناشئة في البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند) بتكثيف التعاون فيما بينها في مجالات منها تغير المناخ، والطاقة، والبحوث والابتكارات، والاستثمار عبر الحدود. وفي عام ٢٠٠٩، عقدت مجموعة الثمانية اجتماعا في لاكويلا بإيطاليا واتفقت على تخصيص

(١٠) المرجع نفسه، ص ٧ من النص الإنكليزي.

(١١) المرجع نفسه.

٢٠ بليون دولار لتمويل التنمية الزراعية خلال فترة ثلاث سنوات لمعالجة النقص الحاد في الأغذية في البلدان النامية. وأكد زعماء المجموعة أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بإصدار بيان أشاروا فيه إلى أن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، ولا سيما عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أمر أساسي لتعزيز السياسات القائمة على المعرفة وبناء القدرات الوطنية. والواقع أن أحد الأحكام الرئيسية في الاتفاق هو تولّي البلدان زمام أمورها لتعزيز الأمن الغذائي إقليميا ومحليا[١٢].

١٧ - وفي عام ٢٠٠٦، أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منتدى عالميا للتنمية بهدف تحسين الحوار بشأن مسائل التنمية بينها وبين الحكومات غير الأعضاء فيها، فضلا عن طائفة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد عقد الاجتماع العام السنوي الأول للمنتدى في باريس في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بمشاركة عدد كبير من بلدان الجنوب وأعضاء منظمة التعاون والتنمية غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ونوقش أثناءه موضوع الاقتصادات الناشئة والمساعدة الإنمائية.

١٨ - واستنادا إلى تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن منظمة التعاون والتنمية، قدمت البلدان السبعة الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ما مجموعه ٥,٥٦ بلايين دولار في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٧ وحده، وذلك على النحو التالي: أيسلندا، ٤٨ مليون دولار؛ بولندا، ٣٦٣ مليون دولار؛ تركيا، ٦٠٢ مليون دولار؛ الجمهورية التشيكية، ١٧٩ مليون دولار؛ جمهورية كوريا، ٦٩٩ مليون دولار؛ سلوفاكيا، ٦٧ مليون دولار؛ هنغاريا، ١٠٣ ملايين دولار[١٣]. وأضافت التبرعات المقدمة من هذه البلدان دينامية جديدة إلى خطة موسعة للتنمية الدولية تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والشرق، والشرق والجنوب، والتعاون الثلاثي، في إطار تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويُعتقد أنّ المكسيك، وهي عضو آخر في منظمة التعاون والتنمية ليست عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية وليست مدرجة في جدول منظمة التعاون والتنمية المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين غير الأعضاء في اللجنة، تقدم أيضا مساعدة ضخمة للبلدان النامية.

---

(١٢) انظر Chege, Kimani, “G-8 Pledges $US20 billion for agriculture”, SciDevNet, 11 July 2009، المتوافر على الموقع www.scidev.net.

(١٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٩، ص ٢٣٥ من النص الإنكليزي.

١٩ - ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة لجعل مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب تتصدر جدول الأعمال السياسي في البرلمانات الوطنية. وستجري اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة التابعة له نقاشا بارزا حول موضوع ''دور البرلمانات في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف التعجيل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية'' في جمعيتها الـ ١٢٢ التي ستعقد في بانكوك في الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبالفعل بدأت الأعمال التحضيرية للنقاش وهي تتضمن تقريرا يشمل معلومات أساسية أعده برلمانيان، أحدهما من بلجيكا والآخر من زامبيا. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٤/٦٣، يشارك الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط أيضا في إعداد منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٠ وفي عمليته التحضيرية، بما في ذلك جميع الندوات الرفيعة المستوى التي تتناول مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

جيم - التعجيل في التعاون الإقليمي ودون الإقليمي

٢٠ - يتضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعود بالنفع على البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية فيها، وأنه ضروري أيضا بالنسبة للبلدان الراغبة في التصدي بنجاح لمجموعة من التحديات العابرة للحدود الوطنية. وفي معظم الحالات، شجعت الفترة الحالية على توطيد التزامات التعاون الإنمائي الدولية والإقليمية والوطنية عن طريق إقامة الشراكات بين بلدان الجنوب برغم التغييرات التي شهدتها الآفاق الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

أفريقيا

٢١ - في أفريقيا، تلعب المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي دورا رئيسيا في تيسير التبادلات فيما بين بلدان الجنوب من خلال الشراكات الإقليمية والأقاليمية مع تعزيزها للتكامل الاقتصادي في الوقت نفسه. ويهدف الاتحاد الأفريقي إلى تشكيل اتحاد كونفدرالي واحد تتدفق التجارة فيما بين أعضائه بحرية، ويضم اتحادا جمركيا وسوقا موحدة ومصرفا مركزيا ويجري فيه التعامل بعملة موحدة بحلول عام ٢٠٢٣ وذلك في إطار اتحاد اقتصادي ونقدي واحد. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقّع مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي ووزير العلاقات الخارجية بالكاميرون مذكرة تفاهم تصبح الكاميرون بمقتضاها البلد المضيف لصندوق النقد الأفريقي. واتخذ الاتحاد الأفريقي أيضا خطوات ترمي إلى تعزيز الصلات مع غيره من الشركاء في الجنوب، وذلك من خلال التوقيع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨

على مذكرة للتفاهم مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا من أجل توطيد العلاقات بين المؤسستين وتشجيع المصرف على تقديم المساعدة التقنية والمالية[١٤].

٢٢ - ويواصل الزعماء الأفارقة كذلك تعزيز التعاون الإنمائي الإقليمي عن طريق مؤسسات إقليمية شاملة مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المنبثقة عن الاتحاد الأفريقي، والفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا المنشأ في عام ٢٠٠٨ لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالقارة. ومن أهداف البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة تحقيقُ معدل نمو سنوي في القطاعات الزراعية الوطنية قدره ٦ في المائة، وتخصيص نسبة ١٠ في المائة من اعتمادات الميزانيات الوطنية لقطاع الزراعة. وفي عام ٢٠٠٨، أصدر البرنامج تقريرا ورد فيه أن التمويل الخارجي اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا يصل حسب تقديرات البرنامج إلى ٧٢ بليون دولار سنويا، وهو مبلغ يشمل مجموع ما التزم الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الثمانية بتقديمه كمعونة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٣ - وكذلك تضطلع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بدور هام في تنفيذ التدابير المتفق عليها على الصعيدين الإقليمي والدولي. ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، انضمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي يزيد مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأعضائها على نصف ما تنتجه بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كافة، إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا ليقوم ثلاثتها في حدث تاريخي بتشكيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية التي تتألف من ٢٦ بلدا تقدر نواتجها المحلية الإجمالية بـ ٦٢٤ بليون دولار. ومن أهداف منطقة التجارة الحرة هذه، إلى جانب تلافي عضوية الدول في أكثر من كيان، تعزيز القدرة التفاوضية للكتلة عند إبرام الصفقات الدولية.

٢٤ - وتهدف منظمات دون إقليمية أخرى، مثل جماعة شرق أفريقيا، إلى توسيع وتعميق التعاون الإقليمي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي عام ٢٠٠٥، أنشأت الدول الأعضاء في الجماعة اتحادا جمركيا، وهي تعكف حاليا على إنشاء سوق مشتركة بحلول عام ٢٠١٠، واتحاد نقدي بحلول عام ٢٠١٢ وصولا في نهاية المطاف إلى اتحاد فيدرالي سياسي لدول شرق أفريقيا. وجرى في عام ٢٠٠٧ توسيع العضوية في جماعة شرق أفريقيا لتضم بوروندي ورواندا، فأصبح مجموع الناتج المحلي الإجمالي للجماعة ٤١ بليون دولار وتبوأت الجماعة مكانة متزايدة الأهمية في الأوساط السياسية الأفريقية.

---

(١٤) النشرة الإخبارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي (*African Union Commission News*)، العدد ٣١، حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢٥ - واقترحت جماعة شرق أفريقيا إنشاء عدد من المؤسسات والآليات الهامة لتعزيز التنمية الإقليمية. وتشمل هذه المؤسسات والآليات مجلسا للعلوم والتكنولوجيا في شرق أفريقيا يعمل على تشجيع تبادل البحوث وتعزيز التنمية في سياق التصدي للتحديات الإنمائية المشتركة من قبيل الأمن الغذائي، والتلوث والمرض[١٥]؛ إضافة إلى مبادرة إقليمية لجماعة شرق أفريقيا تُعنى بسياسات الصحة من شأنها تشجيع البحوث في مجال الصحة دعما لعملية وضع السياسات.

الدول العربية

٢٦ - تشارك الدول العربية أيضا مشاركة مكثفة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وذلك في مجالات تعد من الخصائص الفريدة للمنطقة وتحدياتها الإنمائية الخاصة. وهناك بلدان مثل قطر تؤدي دورا هاما في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميادين تختص بها البلدان المصدرة للنفط منها على سبيل المثال قطاع النفط والغاز. فقد عُقد في الدوحة في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ اجتماعٌ رفيع المستوى عن إدارة النفط والغاز حضره ممثلون رفيعو المستوى من ٤٢ دولة في أفريقيا ومنطقة الدول العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية، علاوة على منظمات دولية منها وكالات تابعة للأمم المتحدة. وكان الهدف من هذا الاجتماع تقاسم وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال الإدارة الفعالة للهيدروكربونات.

٢٧ - وتولي بلدان الخليج أيضا أولوية قصوى لتبادل التكنولوجيا. ويتبين ذلك من خلال قيام منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم ٥٧ دولة عضوا، ممثلة في لجنتها الدائمة حول التعاون العلمي والتكنولوجي، بإنشاء منتدى تبادل التكنولوجيا في عام ٢٠٠٩. وسييسر المنتدى نقل التكنولوجيات المحلية والداخلية في مجالات الهندسة والعقاقير والطب والزراعة والتكنولوجيا الأحيائية والمواد الغذائية الزراعية والطاقة إلى بلدان أخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي[١٦].

٢٨ - وأسفر مؤتمر القمة الثاني للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٩، عن توقيع إعلان جديد للدوحة يحث على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل

---

(١٥) لندا نوردلينغ، ''تحليل لشؤون أفريقيا: رؤية مشتركة لشرق أفريقيا؟''، شبكة العلوم والتنمية، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ [Nordling, Linda, "Africa analysis: A common vision for East Africa?", SciDevNet, 2 April 2009]. يمكن الاطلاع على هذا التحليل في الموقع الشبكي التالي: www.scidev.net.

(١٦) وجدي سواحل، ''البلدان الإسلامية تنشئ منتدى لتبادل التكنولوجيا''، شبكة العلوم والتنمية، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ [Sawahel, Wagdy, "Islamic countries establish tech-sharing forum, SciDevNet, 23 April 2009]. للاطلاع، انظر الموقع الشبكي التالي: www.scidev.net.

تعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات في مجالات التنمية والابتكار ومكافحة الفقر. ووافق الزعماء في هذا اللقاء على توثيق الصلات بين المنطقتين في ميادين التجارة والسياسة والثقافة. ويغطي الإعلان عددا كبيرا من المسائل الاقتصادية، ويستند إلى الاتفاقات التي سبق التوصل إليها في مؤتمر القمة الأول المعقود في البرازيل في عام ٢٠٠٥. ونما بالفعل التعاون الاقتصادي بين الجانبين نموا هائلا على مدار عدة سنوات مضت. فبلغ حجم التجارة بين البرازيل والبلدان العربية ٢١ بليون دولار تقريبا في نهاية عام ٢٠٠٨ بالمقارنة بما قدره ٨,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥.

آسيا والمحيط الهادئ

٢٩ - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كانت الشواغل المتعلقة بضعف بلدان المنطقة في مواجهة الصدمات المالية الشبيهة بتلك التي وقعت في أواخر عقد التسعينيات باعثا على بذل الجهود لتحقيق التكامل الإقليمي. ونتيجة لذلك، شهدت آسيا في السنوات الأخيرة عملية تكامل إقليمي سريعة جرى توسيع نطاقها وولايتها. وجرى أيضا تعزيز التكامل الاقتصادي في القارة وتوطيده كما يتضح من صدور ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي وُقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ودخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وينص الميثاق على أن الرابطة كيان اعتباري يتألف من منطقة تجارة حرة واحدة تشمل ما يقدر بـ ٥٠٠ مليون نسمة يعيشون في منطقة الرابطة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قامت الرابطة ذات الأعضاء العشرة بتوسيع نطاق شراكاتها بتوقيع اتفاق للتجارة الحرة مع أستراليا ونيوزيلندا. ومن المتوقع أن يسفر هذا الاتفاق عن زيادة مجموع الناتج المحلي الإجمالي للرابطة على صعيد البلدان الإثني عشر بما يفوق ٤٨ بليون دولار على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

٣٠ - وفي عام ٢٠٠٧، احتفلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائها. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير من العام نفسه، قامت البلدان الأعضاء في الرابطة والأعضاء في مؤتمر قمة شرق آسيا، بما في ذلك أستراليا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا والهند واليابان، بتوقيع إعلان سيبو بشأن أمن الطاقة في شرق آسيا. ويهدف الإعلان إلى تعزيز أمن الطاقة من خلال السعي بنشاط إلى إيجاد إمدادات بديلة من الطاقة.

٣١ - وكان موضوع مؤتمر القمة الرابع عشر للرابطة المعقود في عام ٢٠٠٩ ''ميثاق لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لخير شعوبها''. وشمل هذا الموضوع ٣ مواضيع فرعية هي: ''نحو بناء أكثر فعالية للجماعة''، و ''تحسين المرونة على الصعيد الإقليمي في مواجهة التهديدات العالمية''، و ''تعزيز الدور المحوري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في البنية الإقليمية المتغيرة''. وسعى الوزراء المشاركون في المؤتمر إلى تقوية الرابطة عن طريق وضع

مبادئ إرشادية أكثر تحديدا تتواءم مع أحكام الميثاق. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، وقعت الدول الأعضاء إعلان شا – آم هوا هين المعني بوضع خريطة طريق نحو بناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (٢٠٠٩-٢٠١٥)، وذلك بغية تعزيز الصبغة المؤسسية للرابطة. وأصدر الزعماء أيضا بيانا مشتركا بشأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأعلنوا عن الإطار المتكامل للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وخطة العمل الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣٢ - وفي مؤتمر القمة الخامس عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٨، ناقش الأعضاء طائفة من المواضيع المتعلقة بتنمية التعاون في المنطقة، بما في ذلك شراكة من أجل النمو لصالح شعوب جنوب آسيا إضافة إلى مسائل الطاقة والبيئة والموارد المائية والتخفيف من الفقر وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المجالات الرئيسية التي جرت مناقشتها أزمة الأمن الغذائي الآخذة في التفاقم في المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقدت الدول الأعضاء في الهند اجتماعا لوزراء الزراعة في بلدان الرابطة، واتفقت على تنفيذ استراتيجية إقليمية لتعزيز تعاون أوسع نطاقا مع المجتمع الدولي من أجل كفالة توافر الغذاء وضمان الأمن التغذوي في المنطقة.

٣٣ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عُقد في نيودلهي اجتماع إقليمي هام آخر في إطار مؤتمر القمة الثاني لمبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات. وانصب محور التركيز في هذا المؤتمر على توثيق التعاون في قطاعات عدة، وأحاط الزعماء علما بالتقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق للتجارة الحرة في البضائع. وأعرب الزعماء المشاركون في مؤتمر القمة أيضا عن ترحيبهم بإنشاء مركز الطاقة ومركز الطقس والمناخ في الهند، ومرصد رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي للصناعات الثقافية في بوتان. ووُضعت كذلك في مؤتمر القمة المذكور اللمسات الأخيرة على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٤ - بالرغم من ازدياد النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي عموما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد شهدت المنطقة ككل نموا سلبيا بلغ معدله ناقص ٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ فيما يشكل أول انكماش اقتصادي في المنطقة بعد سنوات ست من النمو الإيجابي المتواصل، وذلك وفقا لما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وزاد معدل البطالة في المنطقة من ٧,٥ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى

ما يناهز ٩ في المائة، واقترن ذلك بزيادة معدلات الفقر على صعيد المنطقة. وتنعكس الآثار السلبية للأزمة المالية في تراجع التجارة الدولية وتناقص أسعار السلع الأساسية، مما سيسفر عن انخفاض معدل التبادل التجاري في المنطقة بنسبة ١٥ في المائة. وسيحدث أيضا انخفاض حاد في الصادرات سيؤثر بشكل خاص على البلدان ذات الاقتصادات المفتوحة مثل بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك.

٣٥ - وتضطلع الجماعة الكاريبية بدور هام في تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي. فقد وافقت الدول الأعضاء في الجماعة على إصدار جواز سفر موحد لتسهيل سفر مواطنيها بين بلدان المنطقة وعلى الصعيد الدولي. ويُعتقد أيضا أن جوازات السفر هذه ستحقق وفورات في المصاريف الإضافية المتعلقة بتنسيق الأمن والسلامة والتجارة الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء. وفي عام ٢٠٠٥، أصبحت سورينام أول دولة عضو كاملة العضوية في الجماعة تقوم رسميا بإصدار جواز السفر الجديد للكتلة بخصائصه الأمنية المحسنة. وتدرك بلدان منطقة البحر الكاريبي أن التحديات الاقتصادية المتنامية التي تشهدها المنطقة تستلزم قدرا أكبر من التعاون والتكامل، غير أن الكساد العالمي الحالي جلب معه صعوبات عديدة. ومع ذلك، فإن زعماء المنطقة يأملون في أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تنفيذ مبادرة السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية.

٣٦ - ومما يثير الاهتمام أن الاتجاهات الاقتصادية المتراجعة كانت لها آثار متفاوتة داخل المناطق المختلفة، كما يتبين من الأنشطة الجارية في أفريقيا وآسيا ومنطقتي الدول العربية وأمريكا اللاتينية. ففي حين اكتسبت جهود التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في أغلب الحالات زخما، كانت هناك حالات أخرى تعطلت فيها إلى حد ما الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل بسبب الافتقار إلى الموارد والدعم الخارجي وهو ما حدث في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال. وفي هذا السياق، يقع على عاتق الشركاء الخارجيين، بما في ذلك مجموعة البلدان الثمانية وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجهات المساهمة الأخرى، دور هام في تشجيع ودعم الترتيبات التعاونية الأفقية فيما بين بلدان الجنوب وترتيبات التعاون الثلاثي.

دال - إقامة شراكات أكثر شمولا

٣٧ - يستخدم المجتمع الدولي بشكل متزايد التعاون فيما بين بلدان الجنوب كإطار عملي ونموذج مرن لبناء الشراكات والتعاون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد قامت عدة كيانات منها الحكومات الوطنية، والتجمعات الإقليمية والحكومية الدولية، والمنظمات المتعددة الأطراف، والوكالات المانحة

بتكثيف الدعم لجهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك عن طريق إقامة أو مساندة ترتيبات شراكة مبتكرة بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشرق والجنوب، وبين القطاعين العام والخاص إضافة إلى ترتيبات شراكة ثلاثية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

٣٨ - وتقوم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتيسير أعمال مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع، الذي واصل تقديم الدعم القوي للشراكات الأقاليمية الموسعة والمبتكرة فيما بين بلدان الجنوب. ويلتزم كل من البلدان الثلاثة بتقديم مليون دولار سنويا، وهو ما مكن المرفق من تقديم الدعم لعدد من المبادرات القائمة على النتائج المتعلقة بهدف بعينه من الأهداف الإنمائية للألفية والمنفذة في بلدان نامية أخرى. وقد حظيت إحدى هذه المبادرات التي حالفها النجاح باهتمام وسائط الإعلام الرئيسية، وانطوت على نقل المعارف والتكنولوجيا المتعلقة بالإدارة من البرازيل إلى هايتي فيما يتصل بإدارة المجتمعات المحلية للنفايات. وساعدت هذه المبادرة على تحسين البيئة، ووفرت فرص العمل ولا سيما للنساء، وأدت إلى زيادة دخول الأسر المعيشية، وحدت من عنف العصابات.

٣٩ - وتواجه بلدان القارة الأفريقية والخليج على السواء مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي دفعتها إلى توثيق التعاون فيما بينها. ففي منطقة الخليج، يُتوقع أن يزداد عدد السكان من ٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ ليبلغ ٦٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٠. وشرعت بلدان الخليج في الاستثمار في تطوير البنية الأساسية في أفريقيا لتمكين المزارعين من تجاوز مرحلة زراعة الكفاف عن طريق تيسير الوصول إلى اللوازم والبنى الأساسية التي تشتد الحاجة إليها. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، لا تتعدى نسبة المزروع من الأراضي الصالحة للزراعة ١٤,٨ في المائة، وتجري محادثات بشأن مواصلة بعض بلدان الخليج لدراسة إمكانات هذا البلد برعاية مركز الخليج للأبحاث وهو أحد مجامع الفكر والبحث في الشرق الأوسط. واستضاف مركز الخليج للأبحاث منتدى استراتيجيات الخليج وأفريقيا الذي عُقد في كيب تاون في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتحددت في المنتدى مجالات التعاون بين المنطقتين في المستقبل، بما في ذلك من خلال التجارة والاستثمار علاوة على الشراكات السياسية والأمنية.

٣٩ - وتواجه القارة الأفريقية وبلدان الخليج على حد سواء مشاكل الأمن الغذائي التي حفزت على زيادة التعاون فيما بين البلدان في هاتين المنطقتين. وفي الخليج، يتوقع أن يزيد عدد السكان من ٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠. وقد شرعت بلدان الخليج في الاستثمار في تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا لتمكين المزارعين من

تجاوز زراعة الكفاف عن طريق تيسير سبل الحصول على اللوازم والهياكل الأساسية التي تمس الحاجة إليها كثيرا. ففي إثيوبيا على سبيل المثال، لا يزرع سوى ١٤,٨ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة وتجري محادثات بشأن قيام بلدان الخليج بمواصلة استكشاف إمكانات هذا البلد برعاية مركز الخليج للأبحاث، وهو مؤسسة بحوث في الشرق الأوسط. وحدد المنتدى الاستراتيجي الخليجي الأفريقي المعقود في كيب تاون، في شباط/فبراير ٢٠٠٩ والذي استضافه مركز الخليج للأبحاث مجالات التعاون في المستقبل بين المنطقتين، بوسائل منها التجارة والاستثمار فضلا عن الشراكات السياسية والأمنية.

٤٠ - وتيسر أيضا المبادرة الدولية للقاحات ضد مرض الإيدز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدعم البحوث العلمية الابتكارية في مجال استحداث لقاح للإيدز من خلال شبكة تضم ١١ مؤسسة للبحوث والعلماء في أوغندا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وكينيا والهند. وتجرى تجارب سريرية ودراسات وبائية في هذه البلدان الشريكة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت هذه المبادرة مساعدة في بناء ١٤ مختبرا حديثا في بلدان الجنوب فضلا عن توفير منح لمساعدة الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا الأحيائية في هذه البلدان على تنمية قدراتها العلمية وتشجيع تبادل المعارف في هذا المجال الحيوي من مجالات التنمية.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتبع عدد متزايد من البلدان المانحة التقليدية مختلف النهج الابتكارية، بما في ذلك تدريب بلدان ثالثة أو القيام بمبادرات مشتركة فيما بينها أو مع البلدان المحورية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ترمي إلى إفادة بلدان نامية أخرى.

٤٢ - وظلت اليابان مناصرا ومساهما رئيسيا في التعاون الثلاثي على كل من المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف عقب الموافقة على ميثاقها للمساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٣ الذي يحدد الشكل الثلاثي كطريقة فعالة لتقديم المعونة. وقدمت اليابان عن طريق برنامجها لتدريب بلدان ثالثة في ماليزيا تدريبا لفنيين من آسيا وأفريقيا في مجالات من قبيل الشبكات الحاسوبية، والتكنولوجيا، واللحام، وصيانة النظم الكهربائية والإلكترونية، والدبلوماسية، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما قدم برنامج الشراكة بين اليابان وسنغافورة للقرن الحادي والعشرين عددا من الدورات التدريبية المركزة على بلدان معينة وعلى مناطق معينة لبلدان نامية أخرى عن مواضيع مثل إدارة الكوارث، وتحسين الهياكل الأساسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات، والتفاوض التجاري، والأعمال المصرفية، والتمويل الإنمائي.

٤٣ - وبتمويل من السويد، وفرت جنوب أفريقيا التدريب للشرطة وتنمية القدرات في رواندا. كما دعمت السويد عملية نقل الحلول الشيلية فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا تجهيز الخشب وإدارة

النفايات الصلبة إلى بلدان أخرى في أمريكا الوسطى والجنوبية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، قدمت فرنسا تمويلا، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الاتحاد الأفريقي، لإجراء تقييم للاحتياجات قامت به تايلند بشأن انفلونزا الطيور في مصر بطلب من الحكومة المصرية.

٤٤ - وبرعاية إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اجتمع مسؤولون كبار من وزارات الصحة والتعليم والدفاع والاقتصاد في الاتحاد الروسي إلى جانب ممثلين قياديين من المجتمع المدني ومجموعات الإعالة الذاتية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووسائط الإعلام، والكنيسة الأرثوذكسية الروسية، والدوما (البرلمان)، والأطباء، والباحثون في مجال الأدوية الممولون من الدولة، ومنتجو العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة بنظرائهم البرازيليين خلال جولة دراسية سريعة للاستجابة الشهيرة عالميا التي قامت بها البرازيل فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٥ - ورعت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تحالف شراكة ثلاثية ابتكارية مع جنوب أفريقيا ومؤسسة كيس (Case Foundation) التي مقرها في الولايات المتحدة لتزويد زامبيا وسوازيلند وملاوي وموزامبيق وبعض بلدان شرق أفريقيا وغربها بمعلومات عن المياه النظيفة والصحة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بهدف الوصول إلى ١٠ ملايين شخص بحلول عام ٢٠٠٩. وتشمل التكنولوجيا إنشاء ''لعبة المضخات'' - وهي مضخات مياه دوارة تنصب في ساحات المدارس أو قرب المدارس - وتنتج ما يصل إلى ١ ٤٠٠ لتر من المياه في الساعة من عمق ٤٠ مترا.

٤٦ - ودعمت فنلندا شيلي في مساعدة نيكاراغوا على تنمية قدراتها المؤسسية والتقنية على إنتاج الأثاث على المستويين الصغير والمتوسط. وتقاسم تكلفة هذا البرنامج كل من شيلي (٧ في المائة) وفنلندا (٤٩ في المائة) ونيكاراغوا (٤٤ في المائة). وتتعاون اليابان (عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) وألمانيا (عن طريق الوكالة الألمانية للتعاون التقني) والسويد والاتحاد الأوروبي مع شيلي بوصفها جهات لتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٧ - وبدعم من إسبانيا وإيطاليا والبرازيل وكندا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قدمت الأرجنتين المساعدة إلى بلدان نامية أخرى. ومن أمثلة هذا التعاون الثلاثي مشروع تحقيق الأمن الغذائي لهايتي الرامي إلى تدريب المرأة الهايتية الريفية في مجال الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. ومن حيث المبدأ، لا يمكن للتمويل الآتي من أطراف ثالثة أن يمثل أكثر من ٣٠ في المائة من تمويل المشروع، على أن تأتي الـ ٧٠ في المائة المتبقية من الأرجنتين.

٤٨ - وتدعم إسبانيا وكندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي المبادرات الثلاثية للبرازيل التي تركز على البلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذلك المبادرات المنفذة في هايتي (مع الأرجنتين) وتيمور - ليشتي، والتي تغطي مجالات التحصين، والتغذية المدرسية، وإعادة التحريج، والقضاء على الملاريا، وجمع النفايات. كما وضعت البرازيل مشروعا للتعاون الإنمائي الثلاثي لتدريب مواطنين من أنغولا وغينيا - بيساو في مجال الإدارة العامة.

٤٩ - وأبرم عدد من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية اتفاقات شراكة ثلاثية الأطراف مع سنغافورة لتقديم المساعدة إلى البلدان المجاورة، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا ومنغوليا وميانمار. وتشكل سنغافورة أول بلد من بلدان جنوب شرق آسيا يتعاون مع المفوضية الأوروبية على برنامج للمساعدة التقنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا، ومنذ عام ٢٠٠٤، جرى تدريب ما مجموعه ١١٤ مسؤولا في مجالات من قبيل المالية وترويج التجارة ومسائل منظمة التجارة العالمية وتكنولوجيا المعلومات.

٥٠ - وبمساعدة مالية وتقنية من ألمانيا وفرنسا وكندا واليابان وكذلك مصرف التنمية الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، قدمت تونس دعما تقنيا وخبرة في مجال تنمية القدرات إلى بلدان عربية وأفريقية في المقام الأول. وتضم المجالات المشمولة خدمات الصحة الإنجابية الأساسية، والزراعة، ومصائد الأسماك، والملاحة وميكانيكا بناء السفن، والتدريب المهني، والسياحة، والإدارة العامة والتدريس.

هاء - تعزيز الدعم المتعدد الأطراف

٥١ - بتوجيه من اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أعطت منظومة الأمم المتحدة الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه طريقة أساسية لتشجيع المبادرات التعاونية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي. وباضطلاع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور منسق وجهة اتصال على نطاق المنظومة، تؤدي هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها دورا مهما في دعم المبادرات الابتكارية والمدفوعة بالطلب للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، أصدر الأمين العام قرارا في مجال السياسات يطلب من جميع مديري مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها ولجانها الإقليمية

إعطاء الأولوية لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويطلب هذا القرار، في جملة أمور، إلى الوحدة الخاصة أن تعمل بشكل وثيق مع فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وفريق تقديم الدعم في مجال تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيرها من جهات التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي تضع إطارا تعاونيا مشتركا بين الوكالات يكون مقتضبا وعمليا في مجالات الأمن الغذائي وتغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع مراعاة المبادرات القائمة وأوجه القوة الخاصة في منظومة الأمم المتحدة والأطر الزمنية لتنفيذ الإطار.

٥٣ - وفي عام ٢٠٠٨، أدرجت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التعاون فيما بين بلدان الجنوب كأولوية في أعمالها. وعلى ذلك، التزم الأعضاء الرئيسيون في اللجنة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطتهم العادية المتصلة بالتنمية وعن طريق بذل جهود مشتركة ترمي إلى زيادة منافع هذا التعاون إلى أقصى حد من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. واتخذت أيضا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي يترأسها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدبيرا حاسما يتمثل في إدراج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب كشرط من الشروط في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لصياغة التقييمات القطرية الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ولتنفيذ البرامج على الصعيدين الإقليمي والقطري. وقد تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الريادة باعتماد التعاون فيما بين بلدان الجنوب كنهج من النهج الرئيسية لتنمية القدرات في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٥٤ - وكثفت أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أعمالها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما برعاية منتدى التعاون الإنمائي. واستندت الإدارة إلى أعمال بدأت في عام ٢٠٠٦ عندما أطلقت هذا المنتدى في عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى توسيع نطاق الخطاب الدولي المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يسهم المنتدى في تعميق الفهم فيما يتصل بتزايد تدفقات المساعدة الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب.

٥٥ - ودعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مؤتمرها العالمي بشأن التعليم العالي، المعقود في باريس في عام ٢٠٠٩، إلى زيادة التعاون بين الجامعات الأفريقية وأصدرت بلاغا لدعم الإسراع في إنشاء نظم لضمان النوعية عن طريق مبادرة لرابطة للجامعات الأفريقية. وأبرز هذا المؤتمر أهمية التصدي للتحديات الواسعة النطاق التي يواجهها التعليم

العالي في أفريقيا فيما يتعلق بعدم المساواة بين الجنسين والتفاوت العرقي، وهجرة ذوي الكفاءة، والافتقار المزمن إلى الموارد.

٥٦ - وتعمل منظمة العمل الدولية على تشجيع مشاريع وأنشطة محددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تساهم في منع أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها وفقا للالتزامات الدولية لكل بلد. واستهلت بالتعاون مع حكومة البرازيل برامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ترمي إلى معالجة مشكلة عمل الأطفال عن طريق تمويل المشاريع في البلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٨، التزمت البرازيل بتقديم منحة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الحساب التكميلي للميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية، فأصبحت بذلك أول بلد مانح من الجنوب يفعل ذلك. وسيدعم التبرع المقدم من البرازيل برامج ميدانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٧ - وتدعم شبكة مراكز التفوق التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نقل التكنولوجيا والمعارف إلى أفريقيا عن طريق تدريب العلماء وخبراء التكنولوجيا. وتستفيد من جمهور كبير في الأوساط العلمية لأفريقيا وقاعدة بيانات تضم أكثر من ٤٠٠ عالم وباحث واتصالات مختلفة في الأوساط الأكاديمية فضلا عن قاعدة موسعة قائمة على الإنترنت تعمل على تيسير التفاعل فيما بين أعضاء الشبكة والمشاركين في الدورات التدريبية. وإلى يومنا هذا، استفاد ١٠٠ من العلماء والمهندسين والأكاديميين الشباب ينتمون إلى ٢٥ بلدا أفريقيا من دورات تدريبية نُظمت في جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والصين ومصر والهند. وتعتزم الشبكة توسيع نطاق أنشطتها لتعزيز قدرات صنع السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية من خلال دعم إقامة شبكة لصانعي السياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٨ - ويبذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهودا كبيرة لدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب كآلية للتنمية وتنمية القدرات في تبادل المعلومات وتكوين الشراكات الاستراتيجية. واعتمدت المنظمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مقررها ١٢/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، كوسيلة أولية لتعزيز وتحسين ولايتها البيئية الأوسع في تحقيق التنمية المستدامة. كما اعتمدت خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي تضع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب إطار عملها.

واو - إنشاء مرافق الدعم وآليات التمويل الابتكارية

٥٩ - عملت منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف جاهدة بشكل متزايد على استحداث مرافق مختلفة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وآليات لتمويله

تتسم بالابتكار وتكون مبنية على الطلب من أجل تمكين البلدان النامية وشركائها الإنمائيين من تقاسم المعارف وتبادل التجارب وتناقل الخبرات والتكنولوجيات على نحو أكثر انتظاما، وجمع الموارد التي تمس الحاجة إليها كي يتسنى لها مواجهة التحديات الإنمائية المشتركة والتي تخص كل بلد على حدة على نحو فعال، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - وقد بذلت الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب جهودا مدروسة في إطار ولايتها وأطر التعاون الخاصة بها، من أجل إضفاء طابع مؤسسي على هياكلها العالمية والمتعدد الأطراف لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أسهم تحويل شبكة للمعلومات المتعلقة بالتنمية إلى أكاديمية إنمائية إلكترونية عالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تمكين مزيد من الشركاء الإنمائيين من وضع وتنفيذ ونشر حلول وخبرات إنمائية بشأن التعليم المتبادل وتنمية القدرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد وُضع أكثر من ١٠٠ حل قابل للقياس يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب وذلك بالاشتراك مع جميع البلدان التي تقدم الحلول، ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وغيرها من الشركاء. وتغطي تلك الحلول مجالات من قبيل الوقاية من الكوارث بناء على جهود المجتمع المحلي، وللتأهب والتعافي؛ وتمكين المجتمعات المحلية؛ والشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص، ودور الضرائب في التنمية الشاملة؛ والإدارة الفعالة للهيدروكربونات؛ وتسخير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة التنمية البشرية؛ والاقتصار المبتكر من أجل التنمية؛ والأثر الاجتماعي للتحويلات المالية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنشأت الوحدة الخاصة رسمياً أول معرض عالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب جنباً إلى جنب مع الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سنته الخامسة. وقدم أكثر من مائة بلد شريك والأمم المتحدة وغيرها من الكيانات مساهمات، وطُرح أكثر من ٦٠ حلا إنمائيا للتعاون الجنوبي يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إضافة إلى ذلك، أُعدت ٣٠ قائمة جديدة للخبراء المعنيين بالتعاون الجنوبي، ليصل العدد الإجمالي لمثل هذه القوائم إلى ٦٩ قائمة.

٦١ - ونجحت الوحدة الخاصة في أن تنشئ بتمويل مواز من الصين قدره ١٥ مليون دولار ومبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار تبرع به صندوق تمويل التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، فضلاً عن مساهمات تقنية وعينية من عدد كبير من البلدان النامية وغرف التجارة الوطنية والاتحادات الصناعية وكيانات الأمم المتحدة آلية شفافة في عام ٢٠٠٨ قائمة على السوق لتبادل المعارف والتكنولوجيات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب: النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. ويمكّن هذا النظام الشركاء في القطاعين العام والخاص من حصر الموارد والبحث عنها والتوفيق بينها وجمعها من أجل نقل

التكنولوجيات التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي، والصحة العامة، وإسكان الفقراء، وكفاءة استخدام الطاقة وتغير المناخ، فضلا عن تهيئة إمكانية إقامة اقتصاد خلاق للتنمية. وقد سعى حوالي ٨٠ بلداً نامياً بالفعل إلى الحصول على خدماته، ونجح ٢١ بلداً منها في التوفيق بين العرض والطلب[١٧]. وساعدت عملية نقل واحدة للتكنولوجيا من الصين إلى إثيوبيا، شملت تحويل المخلفات الزراعية مثل القش إلى مواد بناء مستدامة ومنخفضة التكاليف، ساعدت إثيوبيا في تخفيض تكاليف مواد البناء بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة مع تحقيق ناتج سنوي قدره ٥٠ مليون دولار وخلق أكثر من ٠٠٠ ١٢ فرصة عمل في إثيوبيا.

٦٢ - وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت مجموعة البنك الدولي مرفق تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب لتبادل التجارب المتعلقة بإدارة أرباح السلع الأساسية، ووضع نظم ضريبية فعالة، والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة، واختيار مشاريع استثمارية عامة ذات عوائد اقتصادية واجتماعية مرتفعة، وإصلاح نظم المعاشات وإنشاء شبكات أمان اجتماعية تعود بالفائدة على الفقراء[١٨]. وشمل أول مشروع أقيم في إطار هذا المرفق محاكاة النجاح الذي تحقق في الهند في مجال إنتاج الألبان في القارة الأفريقية: حيث أصبحت صناعة الألبان الآن في الهند هي الأكبر على مستوى العالم من حيث إنتاج الألبان ومنتجاتها. وبناء على طلب حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، يطبق حالياً النموذج الهندي في أفريقيا، ويقوم الصندوق الاستئماني بتمويل زيارات يقوم بها منتجو الألبان في تنزانيا ونظراؤهم في إثيوبيا وأوغندا للهند. وتعهد سبعة مانحين - الصين والدانمرك والهند والمكسيك وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة - بتقديم ١٠ ملايين دولار للمرفق على مدى ثلاثة أعوام.

٦٣ - وفي عام ٢٠٠٩، اتفق مصرف التنمية الأسيوي مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على تبادل المعلومات والاطلاع على برامج تمويل التجارة لكل منهما من خلال برنامج لتيسير تمويل التجارة. وقد لعب كلا المصرفين دوراً هاماً في تعزيز التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والتكامل في منطقتيهما. وسيؤدي الاتفاق بين المصرفين إلى ربط أكثر من ١٠٠ مؤسسة مالية من أجل دعم التجارة وزيادة التدفق التجاري بين المنطقتين لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل والحد من الفقر.

---

(١٧) وتشمل إثيوبيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، السنغال، الصين، فييت نام، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، نيبال، النيجر، نيجيريا.

(١٨) http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:21936982~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html.

٦٤ - وقد استخدمت منظمة الأغذية والزراعة على نحو فعّال، في إطار برنامجها الخاص للأمن الغذائي، اتفاقها الخاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كأداة فعالة لتمكين التقنيين والخبراء الذين ينتمون إلى اقتصادات ناشئة من العمل مباشرة مع المزارعين في بلدان نامية أخرى وتبادل الخبرات والمهارات معهم. واعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٧، أبرم ٣٩ اتفاقاً وعمل أكثر من ١ ٤٠٠ خبير وتقني ميدانيا في مشاريع مختلفة للأمن الغذائي[١٩]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، وافقت الصين على تزويد منظمة الأغذية والزراعة بصندوق استئماني بقيمة ٣٠ مليون دولار لدعم البلدان النامية الأخرى في تحسين إنتاجيتها الزراعية تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية.

٦٥ - وتنفيذا للمقرر ١٢/٢٤ والخطة الاستراتيجية لبالي، اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وهذا الأمر أدى إلى اتباع نهج استراتيجي واسع النطاق يشمل إجراء مشاورات داخلية وخارجية لتعزيز إدماج ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب فضلاً عن وضع مبادئ توجيهية استراتيجية وتنفيذية من أجل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة القائمة والمقترحة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على إنشاء مركز لتبادل المعلومات فيما بين بلدان الجنوب من أجل تيسير تحديد فرص التآزر والتعاون فيما بين بلدان ومناطق الجنوب وتطويرها وتعزيزها دعما لأنشطتها البيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة.

٦٦ - أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مراكز للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في كل من الهند والصين، ولديها خطط لإنشاء مراكز مماثلة في بلدان نامية أخرى. وقد صممت هذه المراكز لتعزيز التعاون والاستثمار والتجارة في الميدان الصناعي فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تقاسم المعارف والتجارب والخبرات فضلا عن التكنولوجيا والموارد.

٦٧ - وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، من خلال صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامجا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم في عام ٢٠٠٧ لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بلوغ الهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تبادل التجارب والمعارف والممارسات الجيدة فيما بين بلدان الجنوب على أساس ثلاثي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أنشأت المنظمة المركز الدولي للتعاون بين بلدان الجنوب في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والذي اتخذ من كوالالمبور مقرا له، ويعمل المركز على إنشاء شبكة من مراكز التفوق

(١٩) انظر http://www.fao.org/spfs/south-south-spfs/ssc-spfs/en/.

الوطنية، لتعزيز التعاون من خلال مبادرات بحثية ونقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات في مجالات من قبيل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الإحيائية والتكنولوجيا النانوية[٢٠].

ثالثا – ملاحظات عامة وتوصيات

ألف – الملاحظات

٦٨ – يتسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأهمية خاصة في مجال معالجة أثر الأزمة الاقتصادية الحالية على التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لقد أدت الأزمة المالية إلى تباطؤ إمكانات تحقيق تلك الأهداف في بعض المجالات وتعثرها في مجالات أخرى[٢١]. وذكر عدد من الخبراء أنه من المقدر بسبب الأزمة الاقتصادية أن يعاني عدد يتراوح بين ٥٥ مليون و ٩٠ مليون شخص إضافي في عام ٢٠٠٩ من الفقر المدقع عما كان متوقعا قبل الركود الاقتصادي العالمي. ومن المرجح أن ينخفض المعدل العالمي للفقر بنصف في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛ بيد أنه من المرجح ألا تتمكن عدة مناطق، مثل أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا من تحقيق هذا الهدف بسبب الأزمة الاقتصادية. علاوة على ذلك فقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى زيادة في معدل انتشار الجوع وسوء التغذية، حيث وصلت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، أي أكثر من نسبة الـ ١٦ في المائة التي سجلت في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، ورغم التوقعات الاقتصادية المتشائمة، فقد جدد زعماء العالم الذين اجتمعوا في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ التزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ورغم أن التقدم كان بطيئا بل انتكس قليلا في بعض المجالات. فقد تحققت إنجازات هامة في مجالات إنمائية رئيسية خلال العقد الماضي.

٦٩ – ويتجلى الاتجاه المتزايد فيما بين بلدان الجنوب لأن تتطلع ليس فقط إلى الحد من الفقر داخل حدودها وإنما إلى زيادة إمكانات التنمية لدى البلدان النامية الأخرى، عند مجموعة من البلدان من بينها بلدان ذات اقتصادات قوية ناشئة وغيرها من البلدان المحورية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن ثم يستخدم المجتمع الدولي بشكل متزايد التعاون فيما بين بلدان الجنوب كإطار عملي وطريقة مرنة لبناء الشراكات والتعاون نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

---

(٢٠) http://www.unesc.org/science/psd/thm_innov/unispar/malaysia_coop.shtml.

(٢١) للاطلاع على التقرير الكامل المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨، انظر: http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/The%20Millennium%20Goals%20Report%202008.pdf.

٧٠ - ومن الواضح أن التعاون بين بلدان الجنوب على أساس ثلاثي يعود بالفائدة على البلدان بغض النظر عن مستواها الإنمائي وهو أيضا ضرورة للبلدان التي ترغب في أن تتصدى بنجاح للتحديات عبر الوطنية. وقد شجعت المرحلة الحالية، في معظم الحالات، على حشد الالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالتعاون الإنمائي من خلال شراكات فيما بين بلدان الجنوب وشراكات ثلاثية رغم التغيرات التي طرأت على الإمكانات الاقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

باء - التوصيات

٧١ - للحيلولة دون هدر الإنجازات الإنمائية التي اكتُسبت خلال العقد الماضي، هناك ضرورة لترجمة الالتزامات المتجددة التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التنمية إلى أفعال. الأمر الذي يتطلب إنشاء آلية ترصد التقدم المحرز بشأن تلك الالتزامات وتنفيذها مع كفالة توجيهها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤهلة للقيام بهذا الدور.

٧٢ - ومع تزايد الالتزامات الدولية، يجب أن تحدث زيادة مماثلة في الدعم المتعدد الأطراف للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يتطلب تعاونا أوثق بين الوكالات، بما في ذلك التقاسم المنتظم لأفضل الممارسات من أجل تعزيز التلاحم والتكامل والتجانس في مجال تقديم الدعم. لذا يوصى بمزيد من التعزيز لشبكة التنسيق بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تيسر عملها الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بغية تحقيق ذلك الهدف.

٧٣ - وإنه لأمر مشجع أن يستخدم الشركاء في المجتمع الإنمائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب كإطار عملي للتعاون من أجل إقامة شراكات مبتكرة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكن ثمة حاجة لتعاون أكبر وتبادل أكثر للمعارف بين الشركاء والوكالات المشاركة في الممارسات الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب. لذا يوصى بأن يتقاسم الشركاء الذين قاموا بدور ريادي في تلك الشراكات المبتكرة تجاربهم وأفضل ممارساتهم من أجل تعظيم أثرها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مع التيسير المقدم من الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٤ - وإن إنشاء مرافق مختلفة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب مبنية على الطلب وآليات مبتكرة للتمويل من جانب منظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج بما في ذلك اللجان الإقليمية من أجل تقاسم المعارف وتبادل الخبرات ونقل الخبرات

والتكنولوجيات وحشد الموارد على نحو أكثر انتظاما من أجل مواجهة تحديات التنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعدا تطورا واعدا للغاية في النظام المتعدد الأطراف. ولدعم نقاط القوة المتفردة لكل طرف يوصى بأن يتقاسم أعضاء المنظمات الرائدة في تطبيق تلك المرافق وآليات التنمية المبتكرة تجاربهم وأفضل ممارساتهم على نحو منتظم من أجل إقامة تعاون أوثق.

٧٥ - ونظرا لأن التكلفة الفعالة للمبادرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر مستقر تماما ونظرا لأن الحاجة لتدخلات تتعلق بهذا التعاون آخذة في التوسع، تتزايد الحاجة إلى وجود تمويل ثابت ويمكن التعويل عليه. وإضافة إلى التدفقات الثنائية والإقليمية التقليدية للمساعدات واستجابة لاحتياجات البلدان النامية الهائلة، يوصى بأن تساهم البلدان في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تأمين تمويل كاف للمشاريع والمبادرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.